واختلف المشايخ هل يلزمه تمييز هم فقال بعضهم بعلامة واحدة اما على الراس كالقلنسوة
الطويلة المضربة السود او على الوسط كالكستيج او على الرجل كالنعل والكعب على ما
نعالنا ومكاعبنا وقال بعضهم لا بد من الثلاث ومنهم من قال في النصراني يكتفى
بعلامة واحدة وفي اليهودي بعلامتين وفي المجوسي الى ثلاث والبه مال محمد بن الفضل
وفي الذخيرة وبه كان يفتي بعضهم قال شيخ الاسلام والاحسن ان يكون في الكل ثلاث
علامات وقال الحاكم ابو محمد ان صالحهم الامام واعطاهم الذمة بعلامة واحدة لا يزاد
عليها واما اذا فتح بلدة عنوة وقهرا كان للامام ان يلزمهم العلامات وهو الصحيح كذا
في المحيط ولا يرجم يعني لانه غير محصن لان شرط الاحصان الاسلام وغير
المحصن لا يرجم وتقام الحدود كلها عليه الا حد شرب الخمر اقول ينبغي ان يزاد ولا حد
الزنا بالرجم ولعله لم يذكره لقرب العهد ويحرم تعظيمه قالي في الذخيرة ولو قام
المسلم له ان كان تعظيما له اولغناه كفر وان لطمع في الاسلام فلا باس به وحرم
الطرسوسي بانه ان قام تعظيما لذاته وما هو عليه كفر اقول ولا باس هنا في كلامه للآتي
لا المار تركه اولى ويكره للمسلم ان يوجر نفسه من كافر لحصر العنب اقول اعصر
العنب ليس قيدا بل المراد ان يوجر نفسه لخدمته كما في شرح المجمع لابن الملك لو استاجر
الكافر مسلما لخدمته جاز اتفاقا ولكنه يكره لان فيه استهانة صورة اهو في الذخيرة
اذا دخل يهودي الحمام هل يباح للخادم المسلم ان يخدمه ان خدمه طمعا في فلوسه فلا
باس به وان فعل ذلك تعظيما له من غير ان ينوي ما ذكرناه او قام تعظيما لغناه كره
ذلك ولا تكره عيادة جار الذمي اقول في الجامع الصغير عن الامام لا باس بعيادة
النصراني وفي السغناقي واما عيادة المجوسي منهم من قال لا باس بها وبعضهم لا يجوز
واختلفوا في عيادة الفاسق ايضا والاصح انه لا باس بها وفي النوادر لو جار يهودي
او نصراني مات ابنه يقول له اخلف الله عليك خيرا منه اهو يعلم من عبارة الجامع
الصغير ان تقييد الهم بالجار اتفاقي او احترازي وفي شرح الجامع الصغير للمتر تاشي انه
عليه الصلاة والسلام عاد يهوديا مريضا يجوار فقال له قل لا اله الا الله محمد رسول
الله فنظر الفتى الى ابيه فقال له اطع ابا القاسم فقالها ثم مات فقال عليه الصلاة والسلام
الحمد لله الذي انقذ بي نفسا من النار واما عيادة المجوسي قيل لا باس بها وقيل لا يجوز

لانه

لانه ابعد عن الاسلام واختلف في عيادة الفاسق قيل لا باس بها لانه مسلم والعيادة
من حقوق المسلمين وفي النوادر لو جار يهودي او مجوسي مات ابنه او قريب ينبغي ان يعزيه
ويقول اخلف الله عليك خيرا منه واصلحك به فان معناه اصلحك الله تعالى بالاسلام يغير ولد
ولد مسلما وفي التفاريق عن بعض اصحابنا لا بد بالسلام على الفاسق المعلن ولا تكره
صيانته اي الذمي اقول في فتاوى شيخ الاسلام ابي الحسن السغدي رحمه الله تعالى حكي ان واحدا من
المجوس كان كثير المال حسن التعهد لفقراء المسلمين يطعم جايعهم ويكسي عاريهم وينفق على
مساجدهم ويعطي ادهان سراجها ويقرض محاويج المسلمين فدعى الناس مرة الى دعوة اتخذها
لجزنا صيته ولده فشهدها كثير من اهل الاسلام واهدى اليه بعضهم هدايا فاشتد ذلك على
مقيمهم فكتب الى استاذه شيخ الاسلام فاجابه ان اجابة دعوة اهل الذمة مطلقة في الشريعة
ومجازاة المحسن باحسانه من باب الكرم والمروة وحلق الراس ليس من شعاير اهل الضلال
والحكم بردة اهل الاسلام بهذا القدر غير ممكن كذا في الظهيرية في النوع السادس من الفصل
السابع من كتاب السير الاسلام يجب ما قبله من حقوق الله تعالى اقول اغاية ما قالوا
بان الكافر مكلف بفروع الشريعة فلا يجب عليه قضا الصلاة والصوم والزكاة اذا اسلم
اما على القول بانه غير مكلف بها وهو الصحيح فلا اللهم الا ان يقال المراد يجب ما قبله من الاثم
على ترك اعتقادها دون حقوق الادميين كالقصاص وضمان الاموال يعني فلا يجب تا لا اسلام
وهذا في الذمي اذا اسلم وكان قد اصاب من دمائنا واموالنا فلا يؤخذ بذلك كما في البحر
الا في مسايل استثنا من قوله يجب ما قبله من حقوق الله تعالى فلان حقه ان يذكره بعده
ثم ان المذكور مسئلتان لا مسايل فلان حقه ان يقول الا في مسئلتين وقد ذكرو ان الجزية
تسقط بالاسلام فيما لو كان عليه جزية منكسرة لم يدفعها حال كفره لانها عقوبة على الكفر
وعقوبة الكفر تسقط بالاسلام ولا فرق في المقط بين ان يكون بعد تمام السنة او في بعضها
بقي ان يقال لهذا الاستثنا اثبات على القول الضعيف وهو ان الكفار مكلفون بفروع
الشريعة اما على القول الصحيح وهو انهم ليسوا بمكلفين بفروع الشريعة فلا وجه لقول
المستثنى منه وبعض المستثنى منه كتب الشافعية التاليين بان الكفار مكلفون بفروع الشريعة
قال الزركشي في قواعده الاسلام يجب ما قبله في حقوق الله تعالى ولهذا لا يجب على الكافر اذا اسلم
قضا الصلاة والصوم والزكاة وان كلفنا بفروع الشريعة حال كفره وكذلك حدود الله تعالى

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)